الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة

عدنان بوزيدي، باحث
دكتوراه
المدرسة الوطنية العليا
للعلوم السياسية، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة ظاهرة "الدولة الفاشلة"، التي تُعدّ من الظواهر الدولية التي تعذر الوصول إلى إجماع حول وضع مفهوم شامل يبرز حقيقتها. ومع ذلك عرف هذا المصطلح خلال ربع القرن الماضي انتشارا واسعا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، بسبب المصالح الظرفية للسياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال هذه الفترة، وإلى طفرة الإنتاج المعرفي المترتب عنها، فضلا عن الآليات المستخدمة لترويجه. ولتسهيل عملية التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة وعلاجها يمكن تمييز مقاربتين؛ أولهما المقاربة الكيفية، حيث حاولت الأدبيات الرائجة تحديد خصائص "الدولة الفاشلة"، وثانيهما المقاربة الكمية، حيث ساد اتجاه لدى بعض المراكز البحثية إلى تبني بعض المقاييس التي تتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة على فشل الدولة تسمح بالوصول إلى نتائج إحصائية تفيد بتصنيف الدول، وتحديد درجات فشلها.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفاشلة– الإدارة الأمريكية– فورين بوليسي– روبرت روتبرغ– مقياس الدول الهشة.

Abstract:

This study aims to address the subject of “Failed State”. Although scholars could not reach a consensus about a comprehensive definition to this international phenomenon, but the concept is largely currently in the political and academic circles for over two decades, due to its use by the consecutive American administrations for circumstantial interests, and the considerable epistemological production about this topic. For a better and accurate diagnosis of this phenomenon in order to overcome it, two

approaches are distinguished: a qualitative one determines the characteristics of "Failed State", and a quantitative one classifies failed states according to their degree of failure by setting statistical indexes for each degree.

Keywords: Failed State- American administration- Foreign Policy- Robert Rotberg- Fragile States Index **(**FSI**).**

مقدمة:

شهدت الساحة السياسية الدولية في أعقاب الحرب الباردة ظهور فواعل ومصطلحات جديدة، نتيجة التحول الذي بدأ مع العقد الأخير من القرن العشرين، إذ صار العالم أكثر تعقيدا وغموضا وخطورة بسبب سيرورتين متناقضتين هما: التكامل والتفكك.

فبينما تتجه الدول القوية أو الكبرى نحو العولمة والتكامل، نجد دولاً أو مجموعات داخل دول تقاوم مثل هذه العمليات، ممّا نتج عنه عدم استقرار واسع وتهديد متزايد للسّلام الاقليمي والعالمي، وترتب عنه أيضاً انهيار أو تفكك داخلي للعديد من الدول أبرزها الاتحاد اليوغسلافي سابقاً، هايتي، الصومال، ليبيريا، سيراليون، أفغانستان والسودان، هاته التحولات أدت لحدوث ثورة في المجال الأكاديمي، تجسد ذلك في ظهور العديد من الدراسات والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة فشل وانهيار الدول.

وعليه، تناقش هذه الدراسة إشكالية التّعرف على **ماهية المحدّدات التي تحكم ظاهرة "الدولة الفاشلة"**. ولاعتبارات تحليلية تمّ تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي مفادها:

- عبارة "الدولة الفاشلة" هل هي مجرد تسمية أم هي مفهوم، وإذا كانت مفهوماً فما هي معانيه وما هي حدوده؟
- ماهي الرهانات السياسية التي يحملها هذا المفهوم؟
- متى يمكن الحكم على دولة ما أنّها فاشلة؟
- ومن هي الجهات التي لها السلطة التقديرية لإصدار مثل هذه الأحكام؟

ولذلك، يتضمن هذا البحث محاولة الضبط المفاهيمي لمصطلح "الدولة الفاشلة" (Failed State)وتوضيح خصائص ظاهرة فشل الدول، وهذا من خلال:

أولا: عرض كبرى الإشكاليات التي يثيرها المصطلح، من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بهذا المصطلح، فضلا عن تناول نشأة ورواج المفهوم.

ثانيا: ذكر بعض مظاهر الدولة الفاشلة ومعرفة المؤشرات الدالة على هذه الظاهرة ومتغيرات تصنيفها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة

يتناول هذا المحور مختلف تعاريف مفهوم الدولة الفاشلة، ومراحل نشأة وتطور هذا المفهوم.

أولا. مفهوم الدولة الفاشلة

وهنا ينبغي التأكيد على ملاحظة أساسية تواجه الباحث عند محاولته لرسم حدود واضحة لتعريف الدول الفاشلة[1]: إن التعريف يختلف في حد ذاته بتباين توجهات الدارسين وباختلاف الفاعلين، فقد تم استعمال المصطلح كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية، وتمّ تداوله أيضا من طرف صناع القرار، المؤسسات الدولية، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما تمّ تناوله من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، كتعبير على الضعف والتخلف الاقتصادي للدول قبل أن يدخل الدائرة السياسية ومؤسسات صنع القرار أو حقل العلاقات الدولية؛ فهناك من ينطلق في تعريفه للدول الفاشلة من خلال مقارنتها بالدول "المستقرة" بمعنى المتطورة وهو ما يطرح إشكالية تحديد نموذج الدولة "المستقرة" الذي قد يختلف باختلاف التوجهات وهو ما يراه البعض تحيزًا للنموذج الغربي. وعلى هذا الأساس فإنه يلاحظ تعدد المفاهيم والتّسميات الدالة على المفهوم.

فرغم تعدد التعاريف التي وضعها المختصون والهيئات الدولية لتحديد هذا المصطلح غير أنّ أي منها لم يحقق الإجماع، وعموماً فإنّه يمكن ذكر بعضاً منها:

1. الدولة الفاشلة كمفهوم تحليلي: حسب **مارتن غريفيثس** (Martin Griffiths) و**تيري أوكالاهان** (Terry O'Callaghan) في موسوعتهما الموسومة "مفاهيم في العلاقات الدولية" : "الدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي[2]."

---

[1] فريّال منايفي، رقية غربي، "طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي: منطقة الساحل الإفريقي نموذجاً" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول ***المقاربة الأمنية الجزائرية حول الساحل الإفريقي***، جامعة 08 ماي 1945–قالمة: قسم العلوم السياسية، 24 و25 نوفمبر2013)، ص ص. 7–8.

[2] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.221.

أما بالنسبة لـ **ويليام أولسون** (William Olson) الدولة الفاشلة: "هي تلك الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر"[1]، وهو تعريف عام كون أنه لا يشير إلى طبيعة المشكلات الحقيقية التي تواجه هذه الدول ومصدرها، كما أن تعرض دولة ما لتحديات لا يعني بالضرورة فشلها إنّما الأمور تقاس بالنتائج.

أما **رونالد زيمرمان** (Roland Zimmerman) فيرى أن الدولة الفاشلة هي: "الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون"[2]، وهذا التعريف مرتبط بالمفهوم الفيبري* للدولة، حيث يرى أن ما يميز الدول الفاشلة هو فقدانها لمركزية العنف الشرعي وفرض احترام القوانين.

أما الدولة الفاشلة حسب **سارج سور** (Serge Sur) فهي: "تلك الدولة التي لا تستطيع حل مشاكلها لوحدها، والتي هي بحاجة لتدخل خارجي، حتى في حالة غياب موافقة الدولة المعنية"[3]، هذا التعريف يركز على كيفية تغيير واقع الفشل (التدخل) دون أي اعتبار لمبدأ السيادة.

2. كمفهوم عملي: عرّفت **فرقة عمل حول اللا استقرار السياسي** الدولة الفاشلة: "هي الدولة التي تعمل من خلال تركيبة معقدة من الصراعات السياسية الحادة وأزمات النظام والتي تتصف أيضاً بالانهيار التّام أو شبه التّام للسلطة السياسية المركزية فيها[4]."

بينما يشير معهد (Strategic Assessment) إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية العشائرية، والقبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون وتنتهي بحركة اللاجئين، أما المرحلة الحرجة فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي محدود إلى حرب أهلية شاملة[5]، وهذا التعريف يوحي بأن الفشل قد لا ينحصر

---

[1] زيدان زياني، ***التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة*: دراسة حالة دارفور**، مذكرة ماجستير(جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009)، ص.16.

[2] ***المرجع نفسه***، نفس الصفحة.

* نسبة إلى **ماكس فيبر** Max Weber الذي عرّف الدولة بأنها "جهاز يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها".

[3] Serge Sur, "Sur les Etats défaillants", ***Commentaire***, no 112 (hiver 2005-2006), pp. 891-899.

[4] Christopher J. Kinnan, "Failed State 2030: Nigeria A-Case Study", ***Occasional Paper***, no. 67 (Feb 2011), p. 115.

[5] زيدان زياني، ***مرجع سابق***، ص.18.

في تسبب الدولة الفاشلة في أخطار في محيطها الداخلي فقط، بل قد يؤدي عجزها إلى تنامي تهديدها للأمن والسلم الدوليين.

3. مفهوم الدولة الفاشلة وفق القانون الدولي: من الملاحظ أنه لا تعريف للدولة الفاشلة متفقاً عليه في القانون الدولي، لكن ثمة وجهات نظر قانونية لبعض الفقهاء حول الموضوع؛ فحسب **جيرار كرايجن** (Gerard Kreijen) فإن فشل الدولة – كوحدة أساسية في النظام الدولي– من منظور القانون الدولي يمثل عجزاً في تطبيق المعايير القانونية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، وبذلك فإن فشل الدولة هو في الأساس مشكلة بنيوية لصيانة القانون والنظام الدوليين[1].

أما أستاذ القانون الدولي **دانييل ثورر** (Daniel Thürer) فيرى أن الدول الفاشلة تحتفظ بالصفة القانونية ككيان سيادي، إلا أنّها دول فقدت الأغراض العملية وقابلية الممارسة، بمعنى غياب هيكل يمثل الدولة وملزم قانونيا على المستويين الداخلي والخارجي، لذلك لا يكون هناك سحب للاعتراف الدولي بهذه الدولة بشكل صريح مما يؤدي إلى زوالها، غير أنّ ما يحدث هو انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع باقي الدول، كما أن أي عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية إزاء هذه الدول تكون عديمة الجدوى[2].

ويضيف **ثورر** بأن الدولة كموضوع للقانون الدولي تحوز على الشخصية المعنوية القانونية وهي وضع قانوني يخول لها حق التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتحمل مسؤولية أي خرق للمعايير الدولية، بالنسبة لمسؤولية الدولة الفاشلة تجاه القانون الدولي في حالة وجود أي انتهاكات، فمن حيث المبدأ لا يمكن لأي دولة أن تتحمل مسؤولية أي اختراقات إذا لم يكن لديها مؤسسات أو أفراد خولوا حق التصرف نيابة عنها، بالنظر لعدم توفر القوة الضرورية للتصرف، إلا إذا ارتكبت هذه الاختراقات من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص يمارسون شكلا من أشكال السلطة التنفيذية، أو في حالة ارتكاب هذه الاختراقات من طرف حركة متمردة استطاعت الوصول إلى السلطة أو تأسيس كيان جديد[3].

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر، نتوصل إلى تعريف إجرائي للدولة الفاشلة: فهي دولة تتمتع بالاعتراف القانوني على المستوى الدولي ولكن سلطتها أصبحت ضعيفة وعاجزة على الوفاء بالتزاماتها

---

[1] Gerard Kreijen, ***State Failure, Sovereignty and Effectiveness: Legal Lessons from the Decolonization of Sub-Saharan Africa*** (Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2004), p. 10.

[2] Daniel Thürer, " The « Failed State » and International Law", ***International Review of the Red Cross,*** no. 836 (1999), pp. 731-761, disponible sur ***http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovreign/30464.html,*** consulté le 12 février 2016.

[3] ***Idem***.

الداخلية تجاه مواطنيها والخارجية تجاه المجموعة الدولية، وهذا العجز يتمركز على مستويين: مستوى ضيق وهو فقدان احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها ومستوى واسع وهو عجزها عن تقديم المعقول من الخدمات العامة.

ومن الضروري منهجيا التمييز بين مصطلح الدولة الفاشلة والمصطلحات الأخرى المشابهة لها؛ "الدولة الضعيفة" (Weak State)، و"الدولة المنهارة" (Collapsed State) و"الدولة الهشة" (Fragile State) حيث أن "الدولة الضعيفة" هي التي تجد صعوبة في توفير حاجيات السكان مثل الصحة، التعليم، الدفاع الوطني، والخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير الأمن"[1]. وتعتبر "الدولة المنهارة" بمثابة النسخة الراديكالية للدولة الفاشلة، والتّي تكون السلطة (القوة الشرعية)، والقانون والنظام السياسي قد تعرضت كلّها للانهيار التّام وأصبحت بحاجة إلى إعادة البناء"[2]. كما وضعت "لجنة المساعدة الإنمائية" * DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** تعريفاً "للدولة الهشة" بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة والهيئات العمومية ليس لها الإمكانات و/أو الإرادة السياسية لضمان الأمن وحماية المواطنين، وغير قادرة على التسيير الفعال للقضايا العمومية وغير قادرة كذلك على مكافحة الفقر الذي يعاني منه السكان[3]. وعليه، فإنّنا نجد أن مصطلح الدولة الفاشلة أشمل من مصطلح الدولة الهشة الذي يتناول ظاهرة فشل الدولة من منظور اقتصادي ومؤسساتي فقط.

ومما سبق يتضح أن مفهوم الدولة الفاشلة ليس مفهوماً محايداً بالنسبة للرهانات الكبرى المتواجدة على الساحة السياسية الدولية منذ سنة 1992 إلى غاية يومنا هذا، بل على العكس من ذلك فهو مفهوم مُسيّس، تم فرضه من قبل جهات سياسية وأكاديمية أمريكية.

---

[1] Benoit Dupont et autres, "La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants"**,** disponible sur ***http://champpenal.revues.org/620 ; DOI : 10.4000/champpenal.620***, consulté le 29 mars 2016.

[2] I. William Zartman, ***Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*** (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 1.

* DAC : Development Assistance Committee.

** OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development.

[3] Xavier Rouha, "Etats fragiles population en danger", ***Dimension,*** no**.** 3 (Mars- Avril 2010), pp. 5-7.

ثانيا. نشأة وتطور مفهوم الدولة الفاشلة

لقد تم استخدام مفهوم الدولة الفاشلة على مرحلتين مختلفتين قبل رواجه، ترتبط في مجملها بطبيعة الظروف الدولية التي نشأت في خضمها هذه الظاهرة؛ المرحلة الأولى الممتدة من 1992 إلى 1995، حيث أُعتمد المصطلح لدى الإدارة الأمريكية، قبل أن يعرف هذا التوجه تقهقراً واضحاً في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2001. والمرحلة الثانية التّي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أعادت الإدارة الأمريكية استخدام المفهوم مرة أخرى وكذا بعض الفواعل الأخرى كالجمعيات، رجال الإعلام، وجامعيين لينتشر في باقي العالم. والذي ساهم في العودة إلى استخدام هذا المصطلح هو غياب أطراف قوية رافضة له في حين هناك جهات ذات شرعية تعتمده على غرار الإدارة الأمريكية.

1. المرحلة الأولى 1992 -1995:

أول من استخدم مصطلح الدولة الفاشلة مستشاران في الحكومة الأمريكية هما: **جيرالد هيلمان** (Gerald Helman) و**ستيفن راتنر** (Steven Ratner) في مقال لهما نُشر في نهاية عام 1992 في مجلة **فورين بوليسي**[1] (Foreign Policy) والتّي أسسها **صامويل هنتنجتون** (Samuel Huntington)[2]، حيث اعتبرا أنه: "[...] بدت ظاهرة خطيرة تتمثل في "الدولة الفاشلة"، العاجزة عن المحافظة على دورها كعضو داخل المجموعة الدولية.[...] بسبب العنف والفوضى فإن هذه الدول تضع مواطنيها في خطر وتمثل تهديداً لجيرانها من خلال قوافل اللاجئين وعدم الاستقرار والحرب العشوائية[3]."

وبداية تداول المصطلح داخل الإدارة الأمريكية، جاء في تصريح **لمادلين أولبرييت** (Madleine Albright) التي كانت حينها ممثلة الولايات المتحدة الامريكية لدى هيئة الأمم خلال تدخل القوات الأمريكية في الصومال[4]، وهي نفس الإدارة التي عمدت فيما بعد إلى تكليف **وكالة المخابرات المركزية** (C.I.A) بدراسة ظاهرة الدول الفاشلة، والتي شكلت فريقاً عُرف باسم: **فرقة عمل حول فشل**

---

[1] Gerald B. Helman, Steven R. Ratner, "Saving Failed States", ***Foreign Policy***, (winter 1992-1993), pp. 3-20.

[2] أنظر إلى موقع Foreign Policy:

http://fpgroup.foreignpolicy.com/about/history/, consulté le 16 Février 2016.

[3] Gerald B.Helman, Steven R. Ratner, ***Op. cit.***, p. 3.

[4] In: Michael R. Gordon, "Faction in Somalia Delaying U.S. Plan To Pull Out Troops", ***N.Y.T.***, August 10, 1993.

الدولة (State Failure Task Force) قبل تغيير اسمه لاحقاً إلى **فرقة عمل حول اللا استقرار السياسي** (Political Instability Task Force)، ومن أهدافه إجراء تقييم دقيق لآفاق البلدان من حيث التغييرات السياسية الرئيسية وتحديد عوامل الخطر الكبرى التي تهم صناع القرار في الولايات المتحدة[1].

وشهدت نفس الفترة ولوج هذا المصطلح في الوسط الأكاديمي الأمريكي مع صدور كتاب **وليام زرتمان*** (I. William Zartman) سنة 1995 المعنون **الدول المنهارة: التفكك واستعادة السلطة الشرعية** (Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority)، حيث عمل **زرتمان** من خلال كتابه على دراسة نفس الظاهرة المدروسة من قِبل **هلمان وراتنار**. حيث قدم تشخيصاً للدولة الفاشلة على أنّها تلك الدولة التي تعرف "الفراغ المؤسساتي" الذي يعني حالة الفشل والترهل الذي يصيب مؤسسات الدولة فيجعلها غير قادرة على مجابهة كل الأخطار والتهديدات داخلية كانت أم خارجية، وأبرز هذه المؤسسات نجد المؤسسات السياسية المختلفة، المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأمنية، حيث اقترح ضرورة إعادة بناء السلطة. وعلى غرار **هلمان وراتنار** فإن **زرتمان** يؤكد على ضرورة التدخل الخارجي، دون النظر إلى أي اعتبار للسيادة في حالة كون السلطة السياسية مستبدة والتي لا تستخدم قوتها بشكل مسؤول[2]. كما ظهر الاستخدام الثاني لمصطلح الدولة الفاشلة في مقال **جون جرمان غرو** (Jean Germain Gros) الصادر في مجلة (Third World Quarterly) في 1996، والذي وضع تصنيفاً للدول الفاشلة. فوضح الكاتب ما يجب أن تكون عليه "الدولة الناجحة" (Successful State) وكذا ما يجب على الفاعلين السياسيين عمله بُغية سد تلك الفجوة الواسعة القائمة ما بين الدولة الفاشلة والدولة الناجحة. وقد وُصف هذا التصنيف بالتعسفي والعنصري[3]، خصوصا حين يُشبه "**غرو**" حكام الدول المستهدفة بالباشاوات الفاسدين والمرتشين، الّذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم ومصالحهم الشخصية.

أنظر إلى Political Instability Task Force :

[1] موقع

http://globalpolicy.gmu.edu/political-instability-task-force/, consulté le 18 février 2016.

* وليام زرتمان هو بروفيسور صاحب نفوذ كبير بجامعة Johns Hopkins University .

[2] I. William Zartman, ***Op. cit.***, p. 267.

[3] Jennifer Miliken, Keith Krause, "State Failure, State Collapse, and State Reconstruction: Concepts, Lesson and Strategies", ***Development and Change***, Vol. 33, no. 5 (2002), pp. 753-774.

لكن رغم هذه المساهمات الأكاديمية فقد بقي اهتمام الباحثين بموضوع الدول الفاشلة في هذه المرحلة متواضعا مقارنة مع المرحلة اللاحقة التي عرفت انتعاشا للدراسات الأكاديمية والتي تناولت الموضوع.

2. المرحلة الثانية منذ 2001:

قبل تاريخ الحادي عشر سبتمبر 2001، أي في الفترة الممتدة بين 1996 و2001 عرف تداول مصطلح الدولة الفاشلة تقهقراً واضحاً في الأوساط العلمية والإعلامية الى غاية وقوع تلك الأحداث التي أعادت بعث هذا التوجه بقوة، فقد استخدمت السلطات الأمريكية المفهوم لتفسير نشاط تنظيم القاعدة في أفغانستان، كما عرفت الساحة الأكاديمية خلال هذه الفترة طفرة في الإنتاج الفكري الذي تناول مفهوم الدولة الفاشلة، بقيادة البروفيسور **روبيرت روتبرغ** Robert Rotberg.

فخلال سنوات 1980 شغل **روتبرغ** منصب أستاذ العلوم السياسية والتاريخ بجامعة هارفرد، مختصاً بالمسائل الإفريقية. وفي منتصف سنوات تسعينيات القرن الماضي، أصبح **روتبرغ** رئيساً **لمؤسسة السلام العالمي*** (Foundation World Peace)، وتحت هذه الصفة قام بنشر مقال في مجلة **فورين بوليسي** في ربيع 1996، ساند فيها بشدة استمرار التدخل الأمريكي في هايتي[1] بِحُجَّةِ أنّها دولة فاشلة. وبداية من سنة 2001، تخصص **روتبرغ** أكثر في موضوع الدولة الفاشلة، حيث نشر العديد من الدراسات حول هذا الموضوع تضمنتها مجموعة من الكتب، نَخُصُّ بالذِّكر:

- **فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الرعب (2003)**

(State Failure and State Weakness in a Time of Terror)

طور **روتبرغ** في هذا الكتاب نظريته حول الدولة الفاشلة، التي تسمح بتصنيف الدول على طول سلسلة متصلة من الضعف إلى الفشل وصولا إلى الانهيار، من خلال فهم الآليات وتحديد المؤشرات المنذرة بفشل الدولة، واقتراح استراتيجيات لكبح الانزلاق المميت نحو الانهيار.

- **عندما تفشل الدول: الأسباب والنتائج (2004)**

(When States fail: Causes and Consequences)

*مؤسسة السلام العالمي هي هيئة تمّ تأسيسها سنة 1910 هدفها ترقية السلام في العالم.

[1] Robert Rotberg, "Clinton was right", ***Foreign Policy,*** (spring 1996), pp. 135-141.

هو أول كتاب يعرض دراسة حول أسباب وتداعيات فشل الدول، وما يمكن القيام به لمنعها من الانهيار. وهو يحدد ويصنف الدول الفاشلة وفقا للمعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويقدم وصفة شاملة لإعادة بنائها.

- **تشكيل نيجيريا جديدة: مواجهة التحديات (2004)**

(Crafting the New Nigeria: Confronting the Challenges)

تقدم هذه الدراسة تحليلات للنظم السياسية والاقتصادية لنيجيريا، فضلا عن التحديات التي واجهتها قيادة البلاد في ذلك الحين.

- **مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي (2005)**

(Battling Terrorism in the Horn of Africa)

يعرض هذا الكتاب رؤية موثقة حول مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي.

- **بناء أفغانستان جديدة (2007)** (Building a New Afghanistan)

يقدم **روتبرغ** في هذا الكتاب خطته لنقل هذا البلد المضطرب نحو مزيد من الديمقراطية والرخاء.

- **أسوأ الأسوأ: التعامل مع الأمم القمعية والماردة (2007)**

(Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations)

يميّز هذا الكتاب أبغض الدول والأفراد في العالم، من بين أكثرهم عدوانية وقمعاً، والذين يمكن اعتبارهم أشرارا فعلاً.

- **كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة؟ (2014)**: يقدم فيه المؤلف دراسة نظرية معمّقة لمفهوم الدولة المارقة ومن ثمّ الفاشلة، وكلا المصطلحين ينطبقان حسبه على سورية.

بالإضافة إلى هذه المؤلفات، فإن **روتبرغ** طور رؤيته حول فشل الدولة في العديد من المقالات العلمية أو الصحفية.

وأضْحَى مصطلح الدولة الفاشلة خلال سنوات قليلة، مفهوماً مهيمناً في السياسة الخارجية الأمريكية. حيث قامت الإدارة الأمريكية في شهر سبتمبر 2004 بإنشاء قسم جديد سمّي **مكتب المنسق لإعادة البناء ودعم الاستقرار** (Office of the Coordinator for Reconstruction and

(Stabilization، ومهمة هذا المكتب: "[...] قيادة وتنسيق وإضفاء الطابع المؤسساتي على القدرات المدنية لحكومة الولايات المتحدة للوقاية أو التحضير لحالات ما بعد النزاع، والمساعدة على تحقيق الاستقرار وإعادة بناء المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية تأتي بعد نزاع أو حرب أهلية"[1].

3. رواج مصطلح الدولة الفاشلة:

يرجع رواج مصطلح الدولة الفاشلة إلى الحاجات الظرفية المتعلقة بالسياسة الخارجية وإلى الإنتاج المعرفي المترتب عنه، ولكن أيضاً إلى الآليات المستعملة ل "تسويق" هذا المصطلح[2]. في البدء، أي في بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث كان التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدول الفاشلة لأن الأنظمة السياسية فيها تشكل خطراً على مواطنيها وعلى الدول المجاورة لها. إذاً فالمسألة هنا هي حماية السكان المهددين من دولتهم التي كان يجب عليها أن تسهر على حمايتهم. فالشرعنة الأخلاقية (إنقاذ الشعوب من الخطر) مقترنة بشرعنة " سوسيو–قانونية" والتي تفترض أنّه في حالة قيام الحكومات بمجازر ضد مواطنيها، فإنّها بذلك تفقد سيادتها لصالح الشعب، وبالتالي فإن التدخل العسكري يكون شرعيا وقانونيا إذا رغب الشعب بذلك، ويستند المختصون لتبرير هذا الادّعاء على أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي تستعمل كلمة بلد (وليس دولة) من أجل تحديد الكيان المسؤول على الموافقة[3]. هذا التمييز استخدمه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **جون مايجور** (John Major) شهر جانفي 1992 في جلسة لمجلس الأمن التي أسست ل"العهد الجديد" ما بعد الحرب الباردة. وتُبرّر الإشارة إلى البلد عوض الدولة بضرورة الفصل بين النظام السياسي والمجتمع المدني (الشعب)، حيث يصبح هذا الأخير مركز الاهتمام وإلى حد ما الفاعل المرجعي في حالة فقدان المؤسسات الحكومية لمصداقيتها، وهي تقنية تُستعمل مراراً في الخطابات المشرعنة للتدخلات العسكرية[4].

بعد 11 سبتمبر 2001، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تداول مصطلح الدولة الفاشلة لتبرير التدخل في أفغانستان. حيث لم تعد الدولة الفاشلة تقدم كتهديد لسكانها وأقرب جيرانها فقط، بل

---

[1] Vincent Chapaux, "Réussite, Fragilité, Faillite: Les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours « experts»", p. 13, disponible sur: ***www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf,*** consulté le 18 février 2016.

[2] ***Ibid.***, p. 14.

[3] Cynthia Weber, ***Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 96.

[4] Anne Morelli, ***Principes élémentaires de propagande de guerre*** (Bruxelles: Labor, 2001), p. 21.

هي أصبحت تشكل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، لأنّها مثلت معقلا من معاقل التنظيمات الإرهابية. هذه الفكرة هي بالأساس أمريكية، ولكن تمّ تبنيها بشكل واسع من طرف المنظمات الدولية لا سيما هيئة الأمم المتحدة*.

وكما هو متوقع، فقد وُجّهت الانتقادات إلى هذا المفهوم؛ فعلى الصعيد الرّسمي واجه مصطلح الدولة الفاشلة تيارا معارضا قادته فنزويلا والتّي تعتبر من الدول القليلة التي انتقدت هذا الأمر بشكل علني من على منبر هيئة الأمم المتحدة[1]، ونفس الشيء بالنسبة لكوت ديفوار التي رُتبت سنة 2005 على رأس قائمة الدول الفاشلة، حيث عارضت إلصاق هذه التّسمية بها وخصوصاً وأن هذا التوصيف قد يُستعمل كذريعة لتدخل خارجي غير مرحب به.

وعلى المستوى الأكاديمي أيضا، فإنّه يوجد نوع من المعارضة لمصطلح الدولة الفاشلة بدأ بالتبلور بداية سنوات 2000. وضمن هذه الحركة يمكن الإشارة خصوصا لحدثين بارزين: الأول هو الملتقى المنظم من طرف جامعة (Sussex University) في أفريل 2001، والذي خَلُصت أعماله إلى اعتبار مصطلح الدولة الفاشلة مُنتجا غربيا ترتب عن رغبة الغرب تحمل أعباء وواجب التدخل في دول معينة[2]. والثاني الدراسة النقدية للمصطلحات الواردة في الدراسات المخصصة للدول الفاشلة، والصادرة في مجلة (Development and Change) سنة 2002. وتبقى دراسة الكاتبة **روزا بروكس** (Rosa Ehrenreich Brooks) سنة 2005 من أهم الدراسات المنتقدة لطرح الدولة الفاشلة، والتي تطرح من خلالها سؤالا مهما: دول فاشلة أم إخفاق (فشل) الدولة –باعتبارها تنظيم سياسي للمجتمعات–؟ (Failed States or State as a Faillure?»)[3]. ويعد كتاب المفكر الأمريكي **نعوم تشومسكي** (Noam Chomsky) الصادر سنة 2006، العمل الأشد انتقاداً، بتبيانه كيف تحوز الولايات المتحدة ذاتها العديد من سمات وخصائص الدولة الفاشلة، ولذلك فهي تُشكِّل خطرا متعاظما على شعبها هي وعلى العالم:

> "إن "النظام" الأمريكي آخذ في اكتساب بعض سمات "الدول الفاشلة"،[...] . ولأن كان هذا المفهوم "مفهوما ملتبسا وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط"، إلاّ أن بالوسع التعرّف هنا على بعض الخصائص الأولّية للدول الفاشلة. [...].لعل أصعب مهمّة تنتظر أياً منا، ولعلها

* تمثل الدولة الفاشلة موضوعاً مركزياً بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة، وهو ما دفعها إلى تأسيس "**لجنة بناء السلام**".

[1] Vincent Chapaux, ***Op. cit.***, p. 16.

[2] ***Idem***.

[3] Rosa Ehrenreich Brooks, « Failed States, or State as a Failure », ***The University of Chicago Law Review***, Vol. 72, no. 4 (Fall 2005), pp.1159-1196.

الأخطر، هي أن ننظر في المرآة بمنتهى الصدق. فإذا ما فعلنا ذلك، فلن نجد صعوبة كبيرة في العثور على خصائص وصفات "الدولة الفاشلة" في عقر دارنا".[1]

إن الانتقادات الموجهة إلى أطروحة الدولة الفاشلة تدفعنا إلى تحديد مظاهر "الدولة الفاشلة" وأهم المقاييس التصنيفية لها الكفيلة بالمساعدة على تشخيص هذه الظاهرة وقياس درجة فشل الدولة.

المحور الثاني: خصائص الدولة الفاشلة ومؤشرات قياسها

تحاول الأدبيات الرائجة تحديد خصائص "الدولة الفاشلة" من خلال المنظور الكيفي، وبالرغم من تمكن هذا المنظور من بلوغ مستوى متقدم من التنوع والهيمنة على حقل الدراسات ذات العلاقة، إلاّ أن السنوات القليلة الماضية شهدت ظهور توجه لدى بعض الأكاديميين، يحاول الحد من هيمنة المنظور الكيفي البحت مقابل التوظيف المتزايد للدراسات الكمية لفحص مدى إمبريقية نتائج البحث المتوصل إليها، حيث اعتمدت جملة من المؤشرات الدالة على فشل الدولة وأخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج رقمية تفيد في التمييز بين الدول الفاشلة، الدول المهددة بالفشل، والدول التي تقع في منأى من ذلك حسب التصنيف العالمي للدول. ورغم الرواج الذي عرفه هذا التوجه الجديد، إلاّ أنه لم يسلم من النقد، خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على الدراسة الكمية وحدها في تصنيف الدول الفاشلة[2].

أولا. مظاهر فشل الدولة

حدد **روبرت روتبرغ** ست خصائص لفشل الدولة، وهي:

1. **العنف الدائم**: إن حدة العنف لا تحدد وحدها "الدولة الفاشلة"، بل خاصية استمرارية هذا العنف (كما هو الحال في أنغولا وبورندي وغيرهما)، وكذا خاصية شدة المطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هي التي تبرر اعتبار العنف محدداً للدولة الفاشلة.

[1] نعوم تشومسكي، ***الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية***، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص ص. 7،8.

[2] زيدان زياني، ***مرجع سابق***، ص. 19.

2. **الحرب الأهلية:** يظهر فشل دولة ما جلياً عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، وغالباً ما تكمن جذور الحروب الأهلية المميزة "للدول الفاشلة" في العداء الاثني أو الديني أو اللغوي أو أي عداء آخر بين المجموعات المكونة للمجتمع (حالة العداء التاريخي بين الهوتو والتوتسي) [1].

3. وجود تناقضات بين الجماعات: حيث لا توجد دولة فاشلة بدون تباينات بين الجماعات، غير أنّه ينبغي الإشارة إلى وجود العديد من الدول الحديثة التي تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية، وهاته التناقضات تعد عاملا مساعدا أكثر منه سببا أصليا لفشل الدولة القومية، ففشل الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أمم انطلاقاً من كتلة من المجموعات الإثنية.

4. العجز عن مراقبة الحدود: لا تستطيع الدول الفاشلة مراقبة حدودها، لأنها تكون قد فقدت سلطاتها على أجزاء كبيرة من الإقليم، وتكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة، أو في منطقة عرقية محددة أو أكثر. ويعتبر مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل فعلي أحد معايير اتساع فشل الدولة، كما هو حال سورية اليوم العاجزة عن تأمين حدودها الشمالية والشرقية مع تركيا والعراق.

5. اضطهاد الدولة لمواطنيها: إذ يدفعها إلى ذلك العداء العرقي أو غيره من أنواع العداء بين المجتمعات المحلية، أو عدم استقرار النظام. وكما كان عليه الحال في زائير/ جمهورية الكونغو الديمقراطية في عهد **موبوتو سيسي سيكو** أو أفغانستان خلال حكم طالبان، ازداد قمع الكوادر الحاكمة لغالبية المواطنين أو ابتزازهم والتحرش بهم، على حين تفضل نخبة صغيرة.

6. نمو العنف الإجرامي: يعد نمو العنف الإجرامي وانتشاره أحد معالم فشل الدولة؛ فعندما تضعف سلطة الدولة وعندما تقوم الدولة بقمع مواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف؛ من خلال سيطرة العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن، فمن الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون لحماية أنفسهم إلى زعماء المليشيات أو الوجهاء الأقوياء الذين يجسدون النظامين الاثني والعشائري، وبالتالي بروز قوة جديدة في الوقت الذي تنحل فيه جميع المؤسسات بما في ذلك الدولة نفسها[2].

---

[1] روبرت روتبرغ، "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، ترجمة د. شهرت العالم، ***الثقافة العالمية***، العدد 117 (مارس–أفريل 2003)، ص ص. 51–65.

[2] ***نفس المرجع***، ص ص. 52–53.

في حين يميز **دانييل ثورر** بين المقترَب القانوني – السياسي والمقترب الاجتماعي في تفسير ظاهرة "الدولة الفاشلة"، فبحسب وجهة النظر القانونية – السياسية، توجد ثلاثة مظاهر تميز ظاهرة الدولة "الفاشلة"، وهي[1]:

1. المظهر الجغرافي والإقليمي، بمعنى أن فشل الدولة يترافق جوهرياً مع مشكلات داخلية وباطنية النمو، حتى وإن كانت لها بشكل عرضي تداعيات عابرة للحدود.

2. المظهر السياسي، بمعنى الانحلال التّام أو شبه التّام للبنى الضامنة للقانون والنظام، أكثر من أي شكل من أشكال انقسام سلطة الدولة التي تظهر أثناء الحروب الأهلية حين يتقاتل العسكريون أو أفراد الجماعات المسلحة فيما بينهم لتعزيز مواقعهم داخل الدولة أو الانفصال عنها.

3. المظهر الوظيفي، الذي يعني غياب الأجهزة القادرة على تمثيل إرادة وسيادة الدولة وعلى تسهيل تفاعلها على المستوى الخارجي؛ فالمؤسسات الموجودة إمّا أنّها فاقدة سلطة التفاوض والتمثيل والتنفيذ، أو أنّها غير جديرة تماما بالثقة. باختصار يمكن أن ننظر إلى "الدولة الفاشلة" من خلال وجهة النظر القانونية–السياسية بأنها على الرغم من احتفاظها بالقدرة القانونية (الشرعية)، فإنها تفتقد إلى القدرة على ممارسة وظائفها وتحقيق أهدافها.

أما بالنسبة للمنظور الاجتماعي، فإن "الدولة الفاشلة" تتميز بوجود انهيار لجوهر الحكم الذي وصفه **ماكس فيبر** بـ "احتكار الاستعمال المشروع للعنف المادي". نجد في هذه الدول الشرطة والقضاء وباقي الأجهزة الأخرى المكلفة بالحفاظ على القانون والنّظام، إمّا أنّها لم تعد موجودة أو أنّها غير قادرة إلى حد كبير على أداء مهامها، وفي حالات كثيرة قد تُستغل لأغراض أخرى غير تلك المنوطة بها.

ثانيا. أشهر المقاييس التصنيفية للدول الفاشلة

رغم التحديات التي واجهت الباحثين عند تحديدهم لمفهوم الدولة الفاشلة، فإنّهم قاموا بابتكار أدوات تحليلية تعتمد على مناهج كمية وكيفية لقياس هشاشة وفشل الدول، وينبغي الإشارة إلى تباين الفاعلين الذين قاموا بتبني هذه البرامج؛ فالبعض هو من قام بوضع هذه المؤشرات والبعض الآخر يقوم باستخدامها على غرار المنظمات غير الحكومية، والدول، والمنظمات الدولية وحتّى القطاع الخاص[2].

[1] Daniel Thürer, ***Op. cit.***, pp. 731-761.

[2] فريّال منايفي، رقية غربي، ***مرجع سابق***، ص.11.

ومن أهم المقاييس التي تهتم بقياس فشل الدول في العالم نذكر:

1. مقياس السلام العالمي The Global Peace Index (GPI):

هو مؤشر يقيس الاستقرار في 162 دولة حول العالم، وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام*(Institute of Economics & Peace) بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا مع تحليل البيانات من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit (EIU). صدرت أول قائمة لهذا الدليل في ماي2007، ويعتبر رجل الأعمال الأسترالي **ستيف كيليليا** (Steve Killelea) مؤسساً لمؤشر السلام العالمي، الذي تمّ إقراره من قبل شخصيات عالمية مثل **الدالاي لاما** (Dalaï-lama) والأسقف الجنوب الإفريقي **ديزموند توتو** (Desmond Tutu) والحاصل على جائزة نوبل للسلام البنغالي **محمد يونس**، ورئيسة إيرلندا السابقة **ماري روبنسون** (Mary Robinson) والرئيس الأمريكي الأسبق **جيمي كارتر** (Jimmy Carter). يستخدم هذا الدليل 23 مؤشرا تمثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالسلام[1]، والفرق الرئيسي بين هذا المؤشر وبين باقي المؤشرات هو أن دليل السلام العالمي هو أكثر تركيزا على اتجاهات الصراعات المسلحة [2].

2. مقياس التنمية البشرية The Human Development Index (HDI):

وهو المؤشر الذي درجت هيئة الأمم المتحدة على استخدامه في تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي تُصدر سنوياً منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم لرصد الأداء التنموي، بما في ذلك تراجع معدلات الفقر، والذي يصنّف الدول من حيث مستوى تنميتها على ميزان تتفاوت قيمه ما بين الصفر الذي يعبّر عن أدنى مستوى للتنمية، والواحد الصحيح الذي يُعبّر عن أعلى مستوى للتنمية من حيث البعد والقرب من ثلاثة مكونات رئيسة، وهي: **العمر** الذي يُقاس بالعمر المتوقع للفرد عند الولادة؛ و**المعرفة** التي تُقاس بمتوسط معدل الوعي بالقراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق في المراحل التعليمية

* معهد الاقتصاد والسلام هو مؤسسة أمريكية تبحث في العلاقة بين الاقتصاد والأعمال والسلام.

[1] لمزيد من التفاصيل حول مقياس السّلام العالمي، أنظر موقع **Institute Economics & Peace**:
http://economicsandpeace.org/research/iep-indices-data/global-peace-index

[2] Edward Newman, "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World", ***Contemporary Security Policy***, Vol. 30, no. 3 (2009), pp. 421-443.

المختلفة؛ أمّا المكوّن الأخير فهو **مستوى المعيشة**، ويقاس بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في القدرات الشرائية للعملات، ويكون نصيب كلّ من المكوّنات الثلاث المعبّرة عن الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في حساب المؤشر الإجمالي هو الثلث[1]، ويتم تصنيف الدول طبقاً لهذا المؤشر إلى أربع مجموعات، هي: مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية، ومجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، والدول ذات التنمية البشرية العالية، والبلدان ذات التنمية البشرية العالية جدا [2].

3. مقياس الدول الضعيفة في عالم متغير Index of State Weakness in the developing world (ISW):

قدمت **مؤسسة بروكنجز** (Brookings Institution) سنة 2008، مقياساً للدول الضعيفة والفاشلة عبر العالم يضم 141 دولة نامية والتّي يرتبها حسب أدائها النسبي على مستوى أربعة مجالات أساسية هي: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الأمني والرفاه الاجتماعي، وتُقيّم درجة الدولة بناءً على عشرين مؤشراً موزعة على هذه المجالات الأربعة، وتحدّد الدول الضعيفة بالبلدان التي تفتقر إلى القدرة الأساسية و/ أو الإرادة لتحقيق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستديم والعادل، إنشاء والمحافظة على مشروعية، شفافية ومسائلة المؤسسات السياسية، تأمين السكان من الصراع العنيف والسيطرة على الأراضي، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان.[3]

4. مقياس الدول الهشة (الفاشلة سابقا) Fragile States Index (FSI):

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت أن تحدد سمات ومميزات مشتركة للدول الفاشلة، ومن ثم الخروج بمؤشرات ومعايير معينة يمكن من خلالها قياس فشل الدولة، لكن "مقياس الدول الفاشلة"* يُعد الأكثر شمولية ودقة، لاعتماده على عدة متغيرات ومؤشرات لقياس فشل الدول، كما أنّه يُحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم مقارنة بالدراسات والتقارير الأخرى[4].

---

[1] Michael P. Todaro and S. C. Smith, ***Economic Development*** (Boston: Pearson, 2009), pp. 49-56.

[2] تقرير التنمية البشرية 2015، وغيره من التقارير السابقة، متاحة على الموقع التالي: ***http://hdr.undp.org/***

[3] Susan E. Rice, Stewart Patrick, ***Index of State Weakness in the Developing Word*** (Washington, DC: The rooking Institution, 2008), p. 03.

*جاء تقرير عام 2014 ليغير المسمّى إلى "مقياس الدول الهشة".

[4] Lionel Gallet, "L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales", p. 03, disponible sur :

يساهم في إعداد هذا التقرير كل من **الصُندوق من أجل السلام** (The Fund for Peace) وهو مؤسسة بحثية مستقلة ومجلة **فورين بوليسي** الأمريكية، تقوم هاتان المؤسستان بدراسة موسعة حول الدول الفاشلة أو الضعيفة، حيث أوضح أول تقرير سنة 2005 أنّه هناك نحو مليارين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل معالم الانهيار أو قريبة من حافته[1].

وقد أحصى التقرير السنوي الثالث عشر لعام 2017 الذي نشره **الصُندوق من أجل السلام** 178 دولة من دول العالم – تمّ تصنيفها تراتبياً- تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دول هشة اعتماداً على قياس اثنى عشرة (12) مؤشراً موزعون بين الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية، واعتُمد في إعداد هذا الدليل على البيانات التي تمّ جمعها من عشرات الألاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة، المسموعة والمرئية لمدة سنة؛ في الفترة الممتدة من 1 يناير 2016 إلى 31 ديسمبر 2016، فالأحداث التي وقعت بعد الفاتح يناير2017 لم يغطها هذا الدليل[2].

من أهم مزايا هذا المقياس ما يلي:

- ❖ يسمح مقياس الدول الهشة بتقديم صورة شاملة ودقيقة عن طبيعة الاستقرار في دول العالم، هذه الدّقة ممكنة لأن الدليل يعتمد على تجميع عدد وافر من المؤشرات البيانية والإحصائية، ويعتمد على متغيرات مختلفة ومتنوعة، وهذا ما يعطيه تغطية واقعية لحالة الدول وبالتالي فهو يسمح بدراسة المتغيرات السلبية والإيجابية للدول عبر الزمن.
- ❖ يسمح هذا المقياس أيضاً بتقييم مدى التزام الدول "المستقرة" وفعاليتها حيال هذه الدول الضعيفة من جهة، ويساعد الدول "المستقرة" على تقييم نجاعة برامج المساعدة التي تقدمها إلى هاته الدول من جهة أخرى، وبهذا فإنّ الدليل زيادة على أنه يُوفر تحاليل كمية بأثر رجعي، فهو كذلك وسيلة لتعزيز الدراسات الإستشرافية.

لكن ما يعاب عليه، أن النتائج المتوصل إليها فيه، تبقى نسبية خاصة في بعدها الاستشرافي، لأن طبيعة العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المتغيرات، تجعل من عملية الاستشراف بأي وضع معين في

---

http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Mise_au_point_-_Les_Etats_Fragiles.pdf, consulté le 29 mars 2016.

[1] أنظر موقع مقياس الدول الهشة للصندوق من أجل السلام: **http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2005-sortable**

[2] The Fund for Peace, ***Fragile States Index 2017*** (Washington, D.C: The Fund for Peace Publication, 2017), p. 03.

غاية الصعوبة والتعقيد، فإيسلندا التي تمّ اعتبارها دولة "مستقرة" كانت على حافة الإفلاس سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، مثال أخر على محدودية هذا النظام القياسي، العراق بسبب التدخل الخارجي تحول من دولة كانت نسبياً مستقرة إلى دولة منهارة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي[1].

ومع ذلك، يبقى "مقياس الدول الهشة" للصندوق من أجل السلام وفورين بولسي أكثر المؤشرات تتبعاً لأوضاع الدول الفاشلة، والأكثر انتظاماً في إصداره.

الخاتمة:

وفي النهاية، تتضح أهمية تناول ظاهرة "الدولة الفاشلة" ومحدداتها، والتي تُعد من أحدث المواضيع المدرجة في المراكز البحثية الغربية، وهو الأمر الذي يعني على الأرجح أنّ البلدان المعنية باتت ضمن الأجندة الأمنية للدول الكبرى، على اعتبار أنّها تشكل خطرا محدقا عليها. وتمثلت أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث فيما يلي:

1. تُعد الدول الفاشلة من الظواهر الدولية التي لم يتم بعد الاتفاق على محدداتها، التي يمكن بواسطتها وضع مفهوم شامل يعكس جوهر الظاهرة، ولكن ما يحصل هو تبني الأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية وباقي فواعل المجتمع الدولي مفاهيم متباينة قد تخدم أغراضا خفية أو معلنة.
2. حُظي مفهوم الدولة الفاشلة باهتمام واضح منذ بروزه بعد نهاية الحرب الباردة، ليس فقط من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية، وإنما من قبل دوائر صناع القرار داخل الدول الغربية. وتضاعف هذا الاهتمام بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح المصطلح يأخذ أبعادا مغايرة وأهدافا مختلفة، أخطرها هي محاولة شرعنة عمليات التدخل العسكري فيما أُصطلح عليه بالدول الفاشلة.
3. يكون فشل الدولة جليا عندما يتصاعد العنف ويصل إلى حرب داخلية شاملة، وتعرف مستويات المعيشة تدهورا كبيرا، وتضعف البنية الأساسية للحياة العادية، وحين يتخلى الحكام عن مسؤولياتهم بشأن تحسين أحوال شعوبهم.
4. اهتمام أهم المراكز والمؤسسات البحثية باستحداث العديد من المقاييس التي يتم اعتمادها بغرض تسهيل عملية تشخيص ظاهرة الدول الفاشلة وتحديد درجة فشلها.

[1] Lionel Gallet, ***Op.Cit.***, p. 05.

قائمة المراجع:

1.باللغة العربية:

1. تشومسكي، نعوم. ***الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية***، ترجمة سامي الكعكي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
2. روتبرغ، روبرت. "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"، ترجمة د. شهرت العالم. ***الثقافة العالمية***، العدد 117، مارس–أفريل 2003، ص ص. 50–65.
3. زياني، زيدان. ***التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة*: دراسة حالة دارفور**، مذكرة ماجستير.جامعة الحاج لخضر–باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008–2009.
4. غريفيش، مارتن و أوكالاهان، تيري. ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
5. منايفي، فريّال و غربي، رقية."طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي: منطقة الساحل الإفريقي نموذجاً"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول ***المقاربة الأمنية الجزائرية حول الساحل الإفريقي***. جامعة 08 ماي 1945 – قالمة: قسم العلوم السياسية، 24 و25 نوفمبر2013.

2.باللغة الأجنبية:

1. BROOKS, Rosa Ehrenreich. « Failed States, or State as a Failure », ***The University of Chicago Law Review***, Vol. 72, no. 4, Fall 2005, pp.1159-1196.
2. CHAPAUX, Vincent. "Réussite, Fragilité, Faillite: Les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours « experts»", 17 p., disponible sur: ***www.absp-cf.be/IMG/pdf/chapaux.pdf***.
3. DUPONT, Benoit et autres."La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants", disponible sur ***http://champpenal.revues.org/620 ;DOI : 10.4000/champpenal.620***.

4. THE FUND FOR PEACE. ***Fragile States Index 2017***. Washington, D.C: The Fund for Peace Publication, 2017.
5. GALLET, Lionel. "L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales". disponible sur : ***http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Mise_au_point_-_Les_Etats_Fragiles.pdf***.
6. GORDON, Michael R.. "Faction in Somalia Delaying U.S. Plan To Pull Out Troops", ***N.Y.T.***, August 10, 1993.
7. HELMAN, Gerald B., RATNER, Steven R.."Saving Failed States", ***Foreign Policy***, winter 1992-1993, pp. 3-20.
8. KINNAN, Christopher J.. "Failed State 2030: Nigeria A-Case Study", ***Occasional Paper***, no. 67, Feb 2011.
9. KREIJEN, Gerard. ***State Failure***, ***Sovereignty and Effectiveness: Legal Lessons from the Decolonization of Sub-Saharan Africa***. Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2004.
10. MILIKEN, Jennifer, KRAUSE, Keith. "State Failure, State Collapse, and State Reconstruction: Concepts, Lesson and Strategies", ***Development and Change***, Vol. 33, no. 5, 2002, pp. 753-774.
11. MORELLI, Anne. ***Principes élémentaires de propagande de guerre***. Bruxelles: Labor, 2001.
12. NEWMAN, Edward. "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World", ***Contemporary Security Policy***, Vol. 30, no. 3, 2009, pp. 421-443.
13. RICE, Susan E., PATRICK, Stewart. ***Index of State Weakness in the Developing Word***. Washington, DC: The rooking Institution, 2008.
14. ROTBERG, Robert. "Clinton was right", ***Foreign Policy,*** Spring 1996, pp. 135-141.

15. ROUHA, Xavier. "Etats fragiles population en danger", ***Dimension,*** no 3, Mars- Avril 2010, pp. 5-7.
16. SUR, Serge. "Sur les Etats défaillants", ***Commentaire***, no 112, hiver 2005-2006, pp. 891-899.
17. THÜRER, Daniel. " The « Failed State » and International Law", ***International Review of the Red Cross***, no. 836, 1999, pp. 731-761, disponible sur ***http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovreign/30464.html***.
18. TODARO, Michael P., SMITH, S. C.. ***Economic Development***. Boston: Pearson, 2009.
19. WEBER, Cynthia. ***Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange***. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.
20. ZARTMAN, I. William. ***Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority***. London: Lynne Rienner Publishers, 1995.

3.المواقع الإلكترونية:

1. تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة :
http://hdr.undp.org
2. مقياس الدول الهشة للصندوق من أجل السلام:
http://fsi.fundforpeace.org/
3. Foreign Policy:
http://fpgroup.foreignpolicy.com /
4. Institute Economics & Peace:
http://economicsandpeace.org/
5. Political Instability Task Force :
http://globalpolicy.gmu.edu/political-instability-task-forc